

أفاق تفعيل المشاريع الصغيرة والمتوسطة
في مكافحة بطالة الشباب السوري

م. خالد بابلي

رئيس مجلس إدارة SIAD



sydialogue



www.sydialogue.com

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ ١

عندما عصفت الرياح في بلاد الشام هاجر السوريون الى دول كثيرة كالطيور المهاجرة حملوا معهم فؤوس الحطب وقالوا لمن احتضنهم (دلونا على السوق) كما قال سيدنا عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه وارضاه ...

كان واقع العمل للسوريين في دول المهجر والمغرب وفي تركيا خاصة واقعا صعبا جدا واجه العديد من المعوقات واستطاع السوريون بطبيعتهم النشيطة وامتلاكهم لمهارات اقتصادية ان يتأقلموا مع تلك الظروف واستطاع القليل منهم فتح مشاريع صغيرة او متوسطة في تركيا والباقي اتجه الى العمل لدى الشركات التركية او المنظمات او فتح حرف مهنية بسيطة

ودور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في اقتصاد الدول دور مهم جدا ويأخذ الاهتمام الأكبر بشكل عام وفي حالتنا السورية خاصة التي نطمح اليها لبناء سورية الجديدة

نعتقد انه يجب علينا ان نوجه الاهتمام بفكرة المشاريع وريادة الاعمال لكي نكون جاهزين لمرحلة بناء سوريا الجديدة ان شاء الله

1- واقع ومستقبل المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

أكثر من ست سنوات من النزاع والحرب كان لها آثار مدمرة على مختلف الأصعدة قد تسلط الضوء الأرقام التالية على حجمها:

نحو نصف مليون قتيل و1,09 مليون جريح، 12,6 مليون إنسان اضطروا إلى مغادرة منازلهم، إضافةً إلى إغلاق آلاف الأعمال وخسارة ملايين الوظائف، كما أن أكثر من نصف سكان سورية حالياً عاطلون عن العمل، وأكثر من 83 في المئة من السكان ما دون خط الفقر...

ولكن، على الرغم من كل هذه الأرقام المُحبطة، شكّلت هذه الأزمة مصدر إلهام وتفاؤل للعديد من الشباب السوريين. فتزايد الابتكار بين 2014 و2015، حيث سعى 17,6 في المئة منهم للعمل على أفكار ريادية عام 2014 بينما قفزت النسبة إلى 31,2 في المئة عام 2015؛

أرقام تعكس إدراك اليافعين في سورية للإمكانيات التي تملكها زيادة الأعمال وما تستطيع أن تقوم به لإبقاء أحلامهم على قيد الحياة بالإضافة إلى خدمة المجتمع.

1-1 الواقع الحالي لتفكير الشباب في نوعية المشاريع (إحصاء ودراسة عينات بحثية)

من خلال دراسة عملية في منظمة (SIAD) سياد رجال ورواد الأعمال السوريين لنوعية المشاريع التي يفكر فيها الشباب الموجودين في سوريا وتركيا ومن خلال عينة حوت 680 فكرة مشروع وعينة أخرى من 412 مهني يطلب العمل قدمه الشباب السوري خلصت الدراسة للنتائج التالية:

أ- تحددت الفئة العمرية التي تفكر في المشروعات الخاصة الصغيرة

17-27 17%

27-37 43%

37-47 24%

47-57 16%

ب- كان التوزيع الجغرافي لأكثر الشباب اللذين بحاجة لعمل او تمويل 35% في تركيا و65% في سوريا مما يعني الحاجة في سوريا كبيرة جدا والبطالة أكبر

ت- كانت الاختصاصات التي يفكر فيها السوريين هي

الاختصاص الخدمي 37.4%

الاختصاص التعليمي والتدريبي 22%

الاختصاص الصناعي والتقني	19.6%
الاختصاص التجاري	13.8%
الاختصاص الزراعي	7.2%

تدل تلك الإحصائية على تنامي الاحتياج الخدمي والتعلبي لظروف المرحلة وتناقص الاحتياج الزراعي والصناعي

- ث- الحاجة للتمويل وكان هناك نسبة 84% بحاجة لتمويل كلي ونسبة 15% بحاجة لتمويل جزئي لمشاريعهم ومهنتهم وهذا يشكل عبء كبير لموضوع التمويل
- ج- تتركز المهن التي يتقنها المهنيين السوريين (الخطاطة - الحدادة والميكانيك - الانشاءات ومهن البناء - النجارة - الصحية - الكهرباء المنزلية والصناعية - صيانة الحواسيب والحوال - المهن التراثية كالخزف والرسم على الزجاج والنحاسيات - الخزف - المفروشات والتنجيد - صناعات الأغذية المنزلية - اصلاح السيارات)
- ح- فرص العمل التي تتوفر للمهنيين ورواد الاعمال في الجنوب التركي حوالي 62%
- خ- فرص العمل التي تتوفر للمهنيين ورواد الاعمال في سوريا حوالي 22%
- د- حجم التمويل الذي يفكر فيه أفكار المشاريع

10% أكثر من \$100000
18% اقل من \$100000
32% اقل من \$ 500000
40% اقل من \$ 20000

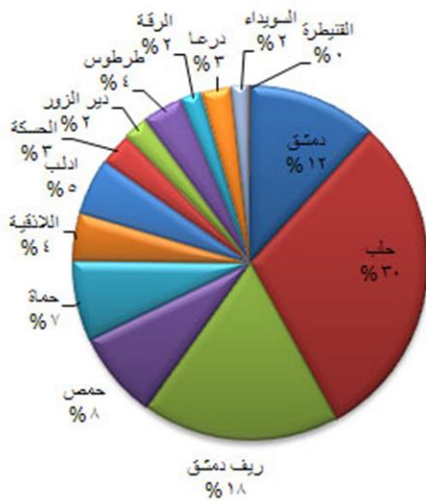
2-1 الأهمية الاستراتيجية للمشاريع التي تهم سوريا المستقبل ورصد الاحتياجات المستقبلية:

لابد لنا عند النظر لملامح استراتيجية المشاريع التي تهم سورية المستقبل من استعراض اهم الاحصائيات للقوى العاملة في سوريا

أوضح المكتب المركزي للإحصاء في سوريا في دراسة له 2010:

1. أن أكثر من 72.6% من العاملين في سورية، الذين يتجاوز عددهم 5.5 مليون شخص، يعملون في القطاع الخاص، ويعمل 29٪ منهم لحسابه، ويشكل الحرفيون النسبة الأكبر فيه وتتجاوز 28%، في وقت يستحوذ قطاع الخدمات على ربعه
2. و27.2% في القطاع الحكومي و0.2% فقط في القطاع المشترك والتعاوني والأهلي والعائلي
2. فيما يتوزع العاملون على أقسام مختلفة من المهن الرئيسية
3. 16.3% في قطاع الزراعة
4. 15.6% في قطاع الصناعة
5. 15.9% قطاع الخدمات والمهن
6. 13.7% قطاع التشييد والبناء

مخطط يبين التوزيع النسبي للمنشآت في القطاع الخاص الصناعي وفق إطار ٢٠١٠



نخلص بعد محاكمة تلك الاحصائيات ان الاقتصاد السوري برغم بساطته فلا يُمكن أن يتطور الاقتصاد السوري دون رفع مستوى القطاع الزراعي ورفع إنتاجيته، ودون بناء صناعات زراعية متطورة تعتمد على مخرجات القطاع الزراعي السوري وترفع قيمها المضافة.

تمتلك سورية كافة المقومات لكي يكون لديها اقتصاداً زراعياً متطوراً، كما أن لديها إرثاً تاريخياً من الصناعات الغذائية التي يمكن اعتبارها قاعدة

يمكن البناء عليها، وهذه المقومات التي أشرنا إليها تتنوع من وجود أراضي واسعة تصلح لزراعة مختلف أنواع المحاصيل بتنوع قلّ نظيره في دول ذات مساحات مُشابهة، إلى جانب امتلاكها ثروة حيوانية لا بأس بها يُمكن في حال الاهتمام بها أن تُشكل قاعدة خلفية للكثير من الصناعات الغذائية كاللبن والأجبان، عدا عن الصناعات الصوفية والجلدية، وكم كبير من الصناعات التي ستوفر العمل وأسباب الدخل والمعيشة لعدد كبير من السوريين.

وسنورد مثال دراسة لمحافظة حلب وادلب (وتوجد دراسة لأغلب المحافظات السورية)

تتميز محافظتي حلب وادلب بوجود إنتاج كبير جداً من الزيتون حيث تنتج هاتين المحافظتين أكثر من 42% من إنتاج سورية من الزيتون أي ما يشكل أكثر من 415 الف طن من اصل 960 الف طن للعام 2010 في سورية، ويؤمن هذا القطاع أسباب الرزق والمعيشة لعدد كبير من العائلات (أكثر من 150 الف عائلة) في محافظة ادلب وحدها بشكل مباشر أو غير مباشر، وتحوي هاتين المحافظتين اجود الاصناف السورية من الزيتون التي يمكن الاستحصال منها على زيت الزيتون، واقصد هنا صنف الزيتي في حلب والصوراني في ادلب، وبالتالي يُمكن تقديم دعم في لمنتجي الزيتون لعصره بطرق تُعطي أفضل النتائج، كما يُمكن تقديم أشكال أخرى من الدعم المادي مثلاً، أو مساعدتها في تعبئة وتسويق منتجاتها.

- تتميز المحافظتان بإنتاج كبير من الرمان (يُقدر بـ 30 ألف طن في 2010)، كما تتميز محافظة إدلب بوجود نظام مميز لإنتاج دبس الرمان، وبشكل خاص في منطقة جسر الشغور التابعة لناحية دركوش، حيث ينتشر فيها زراعة الرمان وتصنيع دبس الرمان تاريخياً، ويمكن دعم هذه الصناعة بأشكال متعددة.

- تنتج ادلب حوالي 20 ألف طن كرز معظمه بعل، يُمكن تقديم الدعم لمزارعيه في التعبئة والتغليف والتسويق، أو دعم مشاريع تجفيفه وتغليفه وبيعه.

- تنتج المحافظتان أكثر من 34 ألف طن فستق حليبي، وهي ثروة كبيرة يُمكن تنميتها وتنمية صناعات مرتبطة بها (كصناعة الحلويات الشرقية) ودعمها، أو دعم تغليفها وبيعها.

- تُنتجان أكثر من 48 ألف طن من العنب معظمه بعل، يمكن استخدامه في صناعة الزبيب، وبالأصل توجد صناعة جيدة للزبيب فيهما، حيث أنتجتا أكثر من 1000 طن زبيب العنب عام 2010، كما يُمكن دعم صناعة دبس العنب حيث تنتجان عادة حوالي 1500 طن دبس عنب.

توصيات

- تُنتج المحافظتان التين بكثرة (حوالي 40 ألف طن من التين البعل)، وعليه يمكن دعم صناعة منزلية لتجفيف التين، حيث تنتشر صناعته فيهما، فقد أنتجتا 3 الاف طن تين مجفف عام 2010.
- تنتشر في المحافظتين زراعات العدس والحمص والبقول الحب والكمون وحب البركة والسوسم، وغيرها من المحاصيل، وبالتالي يُمكن دعم مشاريع تعبئتها وتغليفها، ومساعدتها في تسويقها.
- يُمكن تقديم الدعم لمشاريع تجفيف مختلف الخضار والفواكه المنتشرة في المحافظتين.
- تمتلك المحافظتان ثروة حيوانية كبيرة يمكن دعم إنتاج مشاريعها:
 - حوالي 150 ألف رأس أبقار.
 - حوالي 3.3 مليون رأس أغنام.
 - حوالي 500 ألف رأس ماعز.
 - ثروة كبيرة من الدجاج تُقارب 5 مليون دجاجة.

كما يُمكن تحفيز تربية الأرنب في المحافظتين، وبالأصل يوجد فيهما حوالي 15 ألف أرنب للتربية المنزلية يُمكن تنميتها، بالاعتماد على تجربة ناجحة في تركيا في هذا الخصوص. ويمكن دعم تربية النحل الموجودة فيهما، حيث أنتجتا أكثر من 500 طن عسل عام 2010

وفي مجال الحرف اليدوية، يمكن تقديم الدعم للصُناع في الحرف التالية:

- صناعة اللباد الصوفي والبسط والفرو في أريحا في إدلب.
 - دعم صناعة السجاد في معرة النعمان وأريحا وبنش ومعرة مصرين.
 - دعم صناعة الفخار الذي تمتاز به أرمناز تاريخياً وكانت مضرب المثل في جودته.
 - دعم صناعة الزجاج اليدوي كذلك تمتاز به تاريخياً أرمناز إدلب.
 - دعم صناعة صابون الغار التي تنتشر في مناطق كثيرة فيهما.
 - دعم صناعة الأطباق والسلال القشبية وبخاصة في منطقة جسر الشغور ومعرة مصرين.
- إن أبرز دعم يمكن تقديمه هو المساهمة في تقديم مستلزمات الإنتاج ومساعدتهم في تصريف الإنتاج.

إن أي مؤسسة او منظمة تود وضع استراتيجية لدخول قطاع التمويل الصغير والمتناهي الصغر في سورية، يجب أن تضع النقاط السابقة في الاعتبار، كما يجب أن تبني استراتيجيتها في ضوء سيناريوهين:

السيناريوهات المحتملة:

وبالطبع كل من السيناريوهين يفترض أهدافاً وأدوات تختلف عن السيناريو الآخر.

• سيناريو استمرار الوضع الحالي

تُعاني العديد من المناطق السورية من الحصار الذي يستهدف تجويعها، وهذه تعتبر من أكبر المشاكل التي تواجه المدنيين في الداخل، حيث يؤدي الحصار إلى ارتفاع كبير في الأسعار قد يصل إلى عشرات الأضعاف للمواد الأساسية، وانطلاقاً من أن معظم الأراضي المحاصرة قابلة للزراعة، فيجب أن تكون الاستراتيجية قائمة على دعم أو خلق مشاريع زراعية صغيرة، يستفيد منها أكبر عدد ممكن من المحاصرين، مع التأكيد على أن هذا الدعم وشكله سوف يختلف من منطقة مستهدفة لأخرى.

• سيناريو انتهاء الوضع الحالي وبدء مرحلة جديدة

ليست العبرة في ألا تسقط بل العبرة في أن تسقط وتنهض من جديد.

لقد كان الاقتصاد خلال العقود الخمسة الماضية يسير بشكل عشوائي في حدود التخطيط السليم الدنيا، وكون الاقتصاد شبه تدمرت كافة بناه، هذا يُعطينا ميزة الشروع ببناء قواعد جديدة متينة للمشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر التي تُشكل معظم المشروعات السورية.

يُمكن طرح جملة من المشاريع التي يُمكن تنفيذها في فترة ما بعد استقرار الأوضاع، ويمكن عرض بعضها على الشكل التالي:

- تُعاني سورية في العقود الماضية من شح في المياه، وبما أن استهلاك قطاع الزراعة من المياه يبلغ في الظروف العادية حوالي 14 مليار م³ (وهو ما يشكل حوالي 90% من كامل استهلاك سورية)، نرى أنه لا بد من اتخاذ التدابير لتحويل الزراعات المروية إلى وسائل ري حديثة بدل وسائل الري التقليدية التي تهدر كميات كبيرة من المياه. وهذا يحتاج تكاتفاً

من جميع الجهات الحكومية والخاصة، لذا نقترح تصميم برنامج لإقراض المزارعين الراغبين باقتناء شبكات للري بالتنقيط أو غيره من الوسائل الحديثة في الري.

- نقترح تصميم برنامج لإقراض المزارعين الراغبين بالتحويل إلى مصادر متجددة للطاقة لاستخراج المياه الجوفية، بحيث يمكن التقليل من تكاليف الإنتاج على المدى الطويل.

- يُعاني المزارع السوري من عدم استقرار في الدخل نتيجة تقلبات المناخ والأسعار، لذا نقترح تقديم حزمة من المشاريع التي تستهدف تأمين مصادر دخل أخرى (غير دخله الأساسي من بيع محصوله) للفلاح، كتقديم قروض صغيرة لاقتناء عدد من الحيوانات لتربيتها، أو تمكينه من تصنيع بعض منتجات أرضه لرفع قيمه المضافة، وغير ذلك من المشاريع التي توضع في ضوء الموارد الموجودة في كل منطقة من المناطق السورية.

- نقترح دعم المشاريع الحرفية التقليدية الخاصة بكل منطقة من المناطق وأبرز ما يمكن تقديمه إلى جانب الدعم التمويلي هو المساعدة في التسويق وبيع منتجاتهم ومساعدتهم على رفع مستوى الجودة.

- خلال الفترة الماضية تدمر العديد من المحلات ونهبت الأسواق وحرقت، وبالتالي توجد الكثير من المنشآت التي سوف يكون على أصحابها وشاغليها إيجاد تمويل لإعادة تشغيلها، وهذا يقتضي إيجاد برامج لتمويلها، حيث يمكن تقديم قروض صغيرة لها لشراء المعدات والأدوات التي تلزمهم لإعادة الإقلاع بأعمالهم.

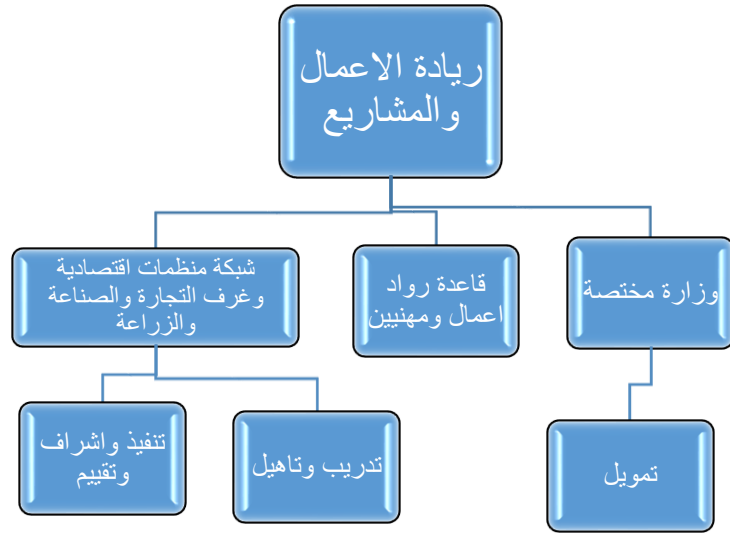
- يوجد في سورية نوع من التخصص الحرفي والصناعي ينتشر فيما بين المناطق المختلفة، وهو ما ينبغي التركيز عليه ودعمه، فعلى سبيل المثال كان يوجد في مدينة سقبا في الغوطة الشرقية عدد كبير من الورش والمعامل الصغيرة لإنتاج الموبيليا والمفروشات المختلفة، بالإضافة إلى سوق رئيسي في المدينة لصالات عرض هذه المنتجات، وبالتالي من يريد شراء أي منتج من هذه المنتجات كانت هذه السوق مقصده الرئيسي (نفس التجربة بجودة أقل كانت في مدينة داريا)، وبالتالي كان من الممكن أن يتم دعم هذه الصناعات، والدعم الأهم الذي ستحتاجه مستقبلاً بعد بدء إعادة الإعمار هو تأمين مستلزمات الإنتاج، كما يمكن مستقبلاً مساعدة هذه الورش في رفع مستوى جودتها وتدريبها بشكل خاص على تطوير قدراتها في مجال إنتاج التصاميم الجديدة.

- نقترح التركيز على مواضيع الطاقات المتجددة التي تأخذ بالتطور في مختلف دول العالم، كأن يتم مثلاً تصميم برامج إقراض للعائلات الراغبة باستخدام الطاقة الشمسية في تسخين المياه للاستخدام المنزلي، وهو ما سوف يخفف ضغطاً كبيراً عن شبكة الكهرباء العامة التي سوف تحتاج استثمارات ضخمة لتغطي الطلب المتوقع على الطاقة مستقبلاً.

- إن كافة البرامج المقترحة السابقة تحتاج إلى مبالغ كبيرة، كما تحتاج أن تكون مصممة بدقة لكي تضمن نوعاً من الاستمرارية المالية مقابل عدم تحميل المشروعات الصغيرة تكاليف عالية نتيجة حصولهم على التمويل.

3-1 هيكلية إدارة المشاريع الريادية ضمن المنظومة الاقتصادية:

لابد من نجاح أي عملية اقتصادية لإنعاش اقتصاد ما من هيكلية صحيحة ومدروسة تنتظم بها هذه العملية من خلال إدارة جيدة، وريادة الاعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة لابد من الاعتناء الخاص ويتم ذلك:



- حوكمة العملية تشكيل إدارة لها تتصل مباشرة مع الوزارة المختصة وتلقى دعم واهتمام كافيين لنجاح هذا التوجه والا قد نصل الى نتائج محبطة
- الاستفادة من تجارب الدول التي سبقتنا في ذلك ومنها الاتحاد الأوروبي وتركيا وبعض الدول العربية كالأردن والامارات العربية ومصر

- تخصيص فرق عمل وخبراء اقتصاديين لهيكلية ومنهجة العملية الاقتصادية لريادة الاعمال
- تشكيل حاضنات اعمال مكتملة من حيث الكوادر والتأهيل والتدريب والتمويل اللازم
- توحيد الجهود بين المنظومات الاقتصادية
- إيجاد سبل التمويل مستثمرين ورجال اعمال - منظمات دولية - بنوك إسلامية - صناديق حكومية - شركات مساهمة كمحفظة مالية

فالهيكليّة التي تؤمن السير الصحيح لعملية ريادة الاعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة:

- وزارة مختصة بالمشاريع الصغيرة وريادة الاعمال
- بنوك أهلية او دولية تتولى عملية التمويل
- شبكة من المنظمات الاقتصادية المحلية والدولية وغرف الصناعة والتجارة

- قاعدة شبابية متشكلة من ثقافة ريادة الاعمال والمشاريع التي يجب تعاون كل الجهات والهيئات في الدولة على نشر تلك الثقافة
- تتولى الوزارة وضع تخطيط بعيد الاجل لمشاريع ريادة الاعمال من حيث الدعم والتمويل والإدارة والتنسيق والتدريب والتأهيل مع شبكة من المنظمات والغرف ورجال الاعمال والمستثمرين وذلك بتجهيز مؤتمرات ولقاءات BE to BE – startup – حوافز الاستثمار – مشاريع استراتيجية
- يتم تنفيذ تلك المشاريع بإشراف حاضنات الاعمال المشكلة من قبل الوزارة المختصة وإعادة التقييم المرحلي.

2- ريادة الأعمال ودورها في مكافحة البطالة:

ريادة الاعمال في تعريفها هو نوع من التفكير الاقتصادي للأعمال الذي يعتمد على الابتكار والتحدي والأفكار الإبداعية والمجازفة ويتركز أكثر ما يمكن في المجال التقني

لا يخفى على أحد اعتماد الدول الغربية والشرق اسيوية وامريكا اللاتينية على ريادة الاعمال والقطاع الخاص والشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة وليس بسر ان إسرائيل أطلق عليها

(امة الشركات الناشئة) لتميزها في نمو اقتصادها على الشركات الناشئة وريادة الاعمال وانخفاض نسبة البطالة فيها

بينما ارتفعت نسبة البطالة في سوريا في بعض الاحصائيات الى 53% من عدد السكان (كشفت مصادر في "المكتب المركزي للإحصاء"، أنه وبحسب التقديرات تجاوزت البطالة العامة في سورية 53%، مؤكدة أنه وبتقدير منطقي وبسيط يعني ذلك أن نسبة بطالة الشباب قاربت 70%). وفي حين ان قدوم السوريين الى تركيا لم يسبب في ارتفاع نسبة البطالة بشكل عام بعكس ما يشاع في تركيا ان نسبة البطالة ازدادت حين قدوم السوريين والمخطط التالي يعرض معدل البطالة في تركيا لسنوات 2008-2017

1-2 ريادة الأعمال للشباب مفتاح بناء الاقتصاد الوطني المستقبلي:

نعتقد ان نشر ثقافة ريادة الاعمال له دور كبير في نهضة الاقتصاد السوري المستقبلي وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة يرسخ لنمو متصاعد وسريع لاقتصاد جديد لسوريا المستقبل

ولاسيما عندما نستعرض بعض ميزات المشاريع الصغيرة:

1- المشروعات الصغيرة Small Business تسهم بنسبة كبيرة جدا من الوظائف الجديدة في أي مجتمع وتشير الإحصاءات الأمريكية أن أكثر من نصف الوظائف الجديدة في المجتمع الأمريكي تنشأ سنويا كنتيجة لظهور مشروعات صغيرة جديدة.

2- مفهوم الخصخصة وهو التوجه العالمي الآن لدى الدول هو التخفيف من على كاهل الدولة في ممارسة الأنشطة الاقتصادية والرعاية الاجتماعية، والاقتصار فقط على الأنشطة السيادية والدفاعية. ويعني هذا ترك الاقتصاد والأنشطة الاجتماعية في القطاع الخاص والمنظمات المدنية والتطوعية. ودور الحكومة هو التقوية والاشراف على القطاع الخاص وتشجيع المشروعات الصغيرة كبديل

3- الاستقلال في العمل يسعى كثير من الأفراد للبحث عن فرصة للإبداع في حل المشاكل، ولا يتأتى ذلك في الأعمال الحكومية أو في المنظمات، وهنا قد يفكر الفرد في ريادة مشروع جديد يخصه أو في الاشتراك مع آخرين في البحث عن فرصة يرتادها وينشئ من خلالها مشروعا جديدا.

4- يقدم التطور التكنولوجي الهائل في الآلات والحاسبات الإلكترونية والاتصالات وغيرها من المجالات التكنولوجية فرصة لإنشاء مشروعات جديده والأكثر من هذا أن المشروعات الكبيرة القائمة بالفعل لا تستطيع أن تجاري كافة



التطورات التكنولوجية، فتبحث عن مشروعات تقدم لها هذه التكنولوجيا، فتأتي الفرصة لريادة المشروعات الجديدة التي تتعامل مع مثل هذه التكنولوجيا.

وفي إشارة لإحصائية الاتحاد الأوروبي: أن المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر تُشكل 98.7% من مجموع مشاريع الاتحاد الأوروبي، كما يُبين الجدول الأهمية الكبيرة للمشاريع المتناهية في الصغر (The Micro Enterprises) حيث تبلغ نسبتها لوحدها أكثر من 92% من مجموع المشروعات، وبالتالي يكون أكثر من 18.7 مليون مشروع في الاتحاد الأوروبي يُشغل أقل من 10 عاملين (حسب معايير الاتحاد الأوروبي لهذه المشروعات). كما يوضح أن المشاريع الصغيرة والمتناهية في الصغر تُساهم بتشغيل حوالي 64.1 مليون عامل من أصل 130.6 مليون عامل يعملون في مجمل الاقتصاد الأوروبي، وبالتالي تكون نسبة مساهمتها في التشغيل أكثر من 49%، كما أنها تساهم في خلق قيم مُضافة على مستوى الاقتصاد الأوروبي تُقارب 2.3 تريليون يورو، أي بنسبة تتجاوز 39% من مجمل القيم المضافة للمشاريع الأوروبية

2-2 استعراض بعض التجارب العملية في بعض الحاضنات الاقتصادية السورية والتركية

مشروع رواد الاعمال الشباب لمنظمة SIAD

كان لفكرة ريادة الاعمال في منظمة SIAD رجال ورواد الاعمال السوريين دور واهتمام كبيرين فيها للشباب السوري وتوفير فرص العمل للطاقات المبتكرة

بنيت فكرة المشروع على جمع واحصاء لرواد الاعمال الشباب ودراسة نوع التفكير الحاصل لدى الشباب السوري في أفكاره المبتكرة من المشاريع وبلغ عدد أفكار المشاريع المقدمة أكثر من 700 فكرة مشروع في تركيا وسوريا

وتم من خلال هذا المشروع تدريب عدد من رواد الاعمال الشباب على طريقة بلورة فكرة مشاريعهم ومطابقتها لواقع الاحتياجات ودراسة الأسواق ودراسة الجدوى

ثم تم تنظيم لقاء وعرض 20 مشروع من تلك المشاريع امام عدد 40 من المستثمرين ورجال الاعمال ولاقى هذا المشروع صدى طيب لدى الشرائح الشبابية وحقق فرص عمل للبعض وانطلقت من خلاله بعض المشاريع وتحقق النجاح لها

وتتابع الفكرة مع التطوير وفتح المجالات واللقاءات المستمرة لتأمين فرص العمل والتشجيع بهذا الاتجاه

مشروع سند للمهنيين السوريين في منظمة SIAD

اهتمت أيضا منظمة سياد بالأخوة المهنيين السوريين المتواجدين في تركيا وشعرت بحاجتهم للعمل من خلال استبيان ودراسة لشريحة أكثر من 400 مهني يعيش في الأراضي التركية

وفي مختلف المحافظات التركية ولمختلف المهن

تم تصنيف المهنيين حسب المهنة وحسب التواجد الجغرافي وتواصلت معهم المنظمة وعملت الدورات التدريبية (دورة صيانة السيارات – دورات الاتوكاد للطلاب) لهم وامنت العديد من فرص العمل في المعامل السورية والتركية

مشروع التدريب المهني في غرفة الصناعة في عنتاب

قامت حديثا غرفة الصناعة في غازي عنتاب بتمويل من الاتحاد الأوروبي بتجهيز مبنى كامل للتدريب المهني يضم قاعات تدريب وأجهزة وآلات مختلفة في حرف الحدادة الحديثة والنجارة والتنجيد والطابعات ثلاثية الابعاد وآلات البلاستيك والقوالب والتريكو والخياطة وقاعات البرمجة وخطوط الإنتاج والامن الصناعي

وعقدت منظمة سياد عدة اجتماعات معها وتم وضع برامج تدريبية مهنية للشباب السوري والتركي ودورات مهنية وتزويدهم بمدرسين مهنيين سوريين لتنفيذ تلك البرامج بالتعاون معهم وستنطلق هذه الدورات خلال شهر تقريبا وستوفر وظائف ومهن لما يقدر ب 1000 متدرب ومدرّب سنويا ان شاء الله وخاصة ان الشهادة المعتمدة من قبلهم مطلوبة من كل الفعاليات والمصانع الموجودة في تركيا وعنتاب خاصة

مشروع منظمة رزق لتشغيل الشباب السوري:

منظمة رزق منظمة مجتمع مدني من اهم أهدافها تشغيل وتدريب اليد العاملة السورية في الشركات السورية والتركية، وفيما يلي اهم احصائيات عملهم حتى 2017



3- واقع المنظومات الاقتصادية السورية الحالية والمأمولة

نستعرض فيما يلي طابع المنظومات الاقتصادية التي تشكلت في الواقع الجديد وإمكانية دورها في تشغيل الشباب السوري

3- 1 التجمعات الاقتصادية ذات الطابع المدني.

1. تجمعات اقتصادية تشكلت عند المعابر الحدودية لتنظيم الحركة الاقتصادية بين سوريا وتركيا ولكن للأسف طغت عليها المصالح الفردية وسيطرة الفصائل العسكرية وافتقدت الى التنظيم والمأسسة واشتغل بها كوادرات التجار والموردين والمستوردين

2. تجمعات اقتصادية لها مسمى اقتصادي ولكنها خضعت لأدلجة سياسية او دينية وتجاذبات حزبية افقدتها المصداقية. اشتغلت في المجال التنموي والاغاثي وشغلت لحد ما عدد لا بأس فيه من الشباب السوري ولكن ما لبثت ان انطفأ بريقها ولم تعبر عن رسالة اقتصادية دائمة

3. تجمعات اقتصادية كان همها الحصول على التمويل ولم تبال بالقاعدة الاقتصادية وخضعت لأجندة الممولين في الحصول على المعلومات والبحث مما تشكل الخوف لدى الاقتصاديين للتعاون معها.

4. تجمعات اقتصادية جديرة بالاهتمام اعتمدت مبدأ التجمع الاقتصادي الحقيقي وانتهجت المهنية والعلمية والشفافية في عملها وحصلت على مكاسب ومصداقية لدى الحكومة التركية ولم تعتمد على تمويل خارجي واختارت ألا تخضع لأجندة سياسية او حزبية وانما تهدف لتكتل اقتصادي قوي متعاون همه الأول تذليل المصاعب امام عمل السوريين وتوفير فرص العمل لأغلب الشرائح ومنظمة رزق منهم ونرجو ان تكون منظمة سياد واحدة من تلك التجمعات ولكن امامها الكثير من المعوقات لتطوير عملها والانطلاق بمشاريع كبيرة وخطط مستدامة لذلك

2-3 المجالس المحلية والمؤسسات التابعة للحكومة المؤقتة

كان للمجالس المحلية دور جيد (لحد ما) في تنظيم الحركة الاقتصادية في الداخل السوري وشاركت في تنظيم التجارة والزراعة والصناعات البسيطة ولكن لم تنل الدعم الكافي لتولي الأمور بشكل أكبر وهذا بسبب ضعف المؤسسات الاقتصادية التابعة للحكومة للحصول على هذا الدور المهم

ونحن نعتقد جازمين ان يكون لهذه المؤسسات دور ناظم وقيادي ومنسق مع منظمات المجتمع المدني ولكن سياسة التمويل من الهيئات الممولة الأجنبية وصعوبة الحركة في الداخل السوري وتعدد الفصائل هو الذي أدى لهذا الدور الضعيف نسبياً

كما أشرنا سابقاً في موضوع الهيكلية لإدارة المشاريع الاقتصادية يجب اعتماد الحوكمة وهو تولى تلك المجالس والهيئات ادارة الدفة الاقتصادية وهذا ما نأمل الوصول اليه في سوريا الجديدة

توصيات

- من اهم التوصيات والتي تتكرر دائماً ولكن لا نجد بدا منها توحيد الجهود بين المؤسسات الاقتصادية ومنظمات المجتمع المدني على مستوى الأهداف والصالح العام والذي يؤدي الى انعدام نسبة البطالة للسوريين وتوجيه جهودها لتنمية الداخل السوري بالمشاريع الإنمائية المستدامة والتخلي كلياً عن سلات الإغاثة والاعانة.
- مؤسسات المجتمع المدني السورية يجب أن تمتلك استراتيجية لنمط من المشاريع، الاستراتيجية كما أشرنا سابقاً وخاصة المشاريع الزراعية والصناعة الغذائية تُناسب الوطن وترفع من وعي أفراده بمعنى ألا يكون التفكير في دعم المشاريع مادياً فقط فالشباب يحتاجون إلى الكثير من التوعية والتدريب والتأهيل في جميع المجالات كما يمكن أن تقدم المساعدة في تقديم إطار يُمكن أصحاب المبادرات والفكر الإبداعي من طرح أفكارهم ودعمهم ليتمكنوا من تنفيذها

- يمكن لمؤسسات التمويل الصغيرة والبنوك أن تصمم برامج ادخارية تعتمد على الشكل الاجتماعي للادخار والإقراض يمكن من خلالها تجميع مدخرات ضخمة في كل منطقة وتوجيهها نحو الإقراض في برامج هادفة لخدمة المجتمع.
- تطوير شكل من القروض التي يمكن تقديمها ضمن حلقات إنتاجية مغلقة، فيمكن على سبيل المثال، أن يتم تقديم قرض لمشروع أرض زراعية كبيرة نسبياً (على شكل تركيب طاحونة هواء أو غيره من الأساليب المحتملة، أو تقديم بذار للزراعة)، بعد الاتفاق مع صاحب المشروع على أن يتم تسديد القرض بشكل عيني على شكل كمية معينة من إنتاجه (حبوب مثلاً كالشعير أو الذرة أو غيرها من المواد المستخدمة كأعلاف)، هذه الكمية يقدمها لمشروع مجاور يتم الاتفاق معه، على أن يزود هذا الأخير مشروع آخر في المنطقة لصناعة الألبان والأجبان بالحليب وفق كمية معينة بشكل يومي ولمدة محددة، ويتم أخذ قيمة القرض من مشروع الألبان والأجبان بعد انقضاء فترة معينة على أقساط بالاتفاق معه وعند انتهاء فترة القرض يتم حقن الدورة الإنتاجية من جديد لإعادتها للدوران.
- يجب على القطاع الخاص القيام بالاستثمار المباشر قدر المستطاع وذلك لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال التواصل المستمر مع المجالس المحلية والبلديات والمحافظات داخل سوريا وترميم الفجوات التشغيلية في كل منطقة على حدى، والقيام بدعم المؤسسات الخدمية داخل سوريا كالمدراس والجامعات، والتواصل مع صانعو القرار باستمرار للمشاركة في صياغة القوانين والتشريعات بما يحقق الفائدة لجميع الأطراف (الحكومة والشعب والقطاع الخاص)، ودفع الضرائب بشكل مستمر والتشجيع على دفع الضرائب من خلال شبكات القطاع الخاص باعتباره واجباً وطنياً ضرورياً.